التعاون المنزلى

وجمعية القاهرة التعاونية المنزلية

للدكتور محمد أبو طائله

مفتش التعاون

قد يتسع المجال للسؤال عما إذا كان شخص معين أو طائفة معينة منتجين أو غير منتجين ولكن لامحل لهذا السؤال فيما يتعلق بالاستهلاك ، فان كل إنسان على وجه البسيطة مستهلك بل كل ما يتنسم نسمة الحياة هو فى عداد المستهلكين ، ومن ثم يبين لنا قدر " التعاون المنزلى " أو " التعاون الاستهلاكى " الذى يرمى إلى حماية المستهلكين وتوفير حاجات المعيشة لهم وضمان أسباب الرغد والرخاء .

ووسيلة التعاون المنزلى إلى هذه الغاية هى محو حلقة الوسطاء من سلسلة الاقتصاد القومى ، وبخاصة عند توريد حاجات الاستهلاك ، فيصبح المستهلكون موردين لأنفسهم ، بل يصبحون مشترين وبائعين فى آن واحد ، ويعود أجر الوساطة الفادح اليهم ، ويدخرون هذا الأجر لأنفسهم فى النهاية ، ويحصلون على حاجاتهم بسعر الجملة بل بسعر نفقة الإنتاج .

ولا يقف التعاون المنزلى عند حد توفير الحاجات للمستهلكين ، بل يعمد إلى انتاجها بنفسه حتى يلغ درجة من الانتشار والقوة ، فينشئ المصانع ، ويدير المزارع ، ويقتنى الوسائل لأداء الخدمات المتباينة .

وهو بين هذا وذاك لا يغفل الحياة الأدبية والروحية لأربابه ، فلا يفتأ يسعى فى تثقيف أذهانهم والترويح عن نفوسهم والارتفاع بمستواهم الاجتماعى .

فهو على ذلك يبدأ بالاستهلاك ليصل إلى الانتاج ، ويقضى مطالب الانسان المادية والأدبية جميعا .

* * *

بدأ التعاون المنزلى فى العالم عام ١٨٤٤ إذ اتفق ٢٨ نساجا فى بلدة روتشديل (بالقرب من مدينة مانشستر) على أن ينشئوا حانوتا يبيعهم حاجات المعيشة ويخلصهم من طمع التجار وغلاء الأسعار ، وجمعوا لهذا الغرض رأس مال لا يزيد على ٢٨ جنيها بمعدل جنيه لكل منهم

ادخره فى عام كامل، وبهذا المبلغ الزهيد افتتحوا حانوتهم الصغير فى حارة تود Tood Lane بين هزء الأهالى وسخرية التجار ، ولكن " رواد وتشديل " صبروا وثابروا ، متعاونين متساندين ، وقد لزموا مبادئ سبعة اتخذوها لأنفسهم وصارت بعدهم مبادئ أساسية للتعاون المنزلى فى نواحى العالم ، وتلخص تلك المبادئ فيما يأتى :

أولا — باب العضوية مفتوح أمام الجميع ، فلا يجوز أن تكون الجمعية التعاونية مقصورة على خدمة طائفة أو جنس بل يدخل فى زمرتها الجميع ذكورا أو إناثا بصفتهم "مستهلكين" ويكفى أن يحوز الشخص سهما واحدا ليعد عضوا فى الجمعية التعاونية .

ثانيا — الديمقراطية فى الادارة : أعضاء الجمعية سواء فى الحقوق والواجبات ، ولكل منهم صوت واحد فى الجمعية العمومية (التى تنتخب مجلس الادارة ولجنة المراقبة) سواء حاز سهما واحدا أو عدة أسهم، والأعضاء هم المسيطرون على الجمعية يديرونها وفق مشيئتهم، ففيها تتمثل الديمقراطية بأجلى معانيها .

ثالثا — فائدة رأس المال محدودة : ليست الجمعية التعاونية المنزلية شركة تجارية ، رأس المال هو العامل الرئيسى فيها ، بل شأن المال هنا ثانوى وليس له المقام الأول ، ولكيلا يسيطر عليها جعلت الفائدة المخصصة له محدودة لا تزيد على ٦ ٪ فى السنة ، يقبضها العضو بنسبة ما يحوزه من أسهم الجمعية .

رابعا — العائد على مشتريات الأعضاء : يبيع محل الجمعية التعاونية بضاعته بالسعر السائد فى السوق ولا يهبط دونه لأنه لا يرمى إلى مزاحمة التجار وإنما غايته أن يكون ميزانا للأسعار وحائلا دون رفعها من غير مبرر ، ومادام يبيع بسعر السوق فانه يجنى فى العادة ربحا هو الفرق بين هذا السعر وبين سعر الجملة الذى يشترى به ، ولما كانت الجمعية لا تبغى من وراء عملها وبحا تجنيه فان معظم هذا الربح يرد إلى الأعضاء فى ختام العام بنسبة مشترياتهم والباقى ينفق فى المصاريف والاحتياطى والأغراض الأدبية المختلفة ، وبذا يوفر الأعضاء لأنفسهم ما كان الوسطاء يجنونه منهم من الربح ، ويجدون مالا مدخرا لهم ينفعهم فى معاشهم .

خامسا — التعامل بالنقد : الجمعية التعاونية لا تريد إلا الخير لأعضائها ، فهى تعلمهم الاقتصاد وتعودهم التزام حدود مقدرتهم المالية ، وذلك بتحتيمها دفع أثمان ما يشترونه فورا لا نسيئة ، على عكس التجار الذين يمدون للمستهلكين حبل الشراء ويرهقونهم بالديون ليكونوا أقدر على استغلالهم .

سادسا — عدم التدخل فى الأمور الدينية والسياسية : وهـذا المبدأ متفرع من مبدأ " البـاب المفتوح " ، فانه ما دامت الجمعية للجميع فلا يجوز أن تفرقهم الخلافات الدينية والسياسية شيعا متنابذين ، ولكل مذهبه ومبدؤه فى خارج نطاق الجمعية .

سابعا — نشر العلم والعرفان : تخصص الجمعية من صافى ربحها جزءا معينـا تنفقه فى الوجوه الأدبية وبخاصة نشر العـلم والثقـافة بمدارس تفتحها أو مكاتب عامة تنشئها أو قاعات للحاضرات تعدها للراغبين ، وبهذا تحقق الغـاية الأدبية من التعاون بعد إذ تمت الغاية المـادية وهى توفير حاجات المعيشة .

ذلك هو التعاون المنزلى وهذه هى مبادئه وقواعده ، وقد انتشر فى جميع بقاع الأرض وبلغ فى بعض الدول — وخصوصا فى انجلترا والسويد — إلى درجة عظيمة من القوة حتى صار ينتج الحاجات التى يوردها ، فى مصانع ومزارع تعاونية ، وقد كتبنا مقالات حديثة فى " مجلة التعاون " عن عظمة التعـاون الاستهلاكى فى انجلترا وسنذكر طرفا منها فى مقال قادم بهذه المجلة .

أما فى مصر فان نشأة التعاون المنزلى ترجع إلى أبى التعاون المرحوم عمر لطفى فقد أسس فى القـاهرة والاسكندرية جمعيات تعـاونية للاستهلاك إلى جانب الجمعيات (النقابات) التعاونية الزراعية التى أنشأها فى القرى ، غير أن تلك الجمعيات لم تلبث أن أصبحت بعد وفاته أثرا بعد عين ، وإنمـا بقى منها نقابات قليلة انحرفت عن غايتها التعـاونية وانقلبت شركات تجارية لا تتبع قواعد التعاون .

ولمـا قامت الحرب العظمى رأت مصلحة التموين أن التعاون خير أداة لمكافحة الغلاء ولضمان توزيع الحاجات على الأهالى بالعدل فأسست عدة جمعيات تعاونية منزلية ، غير أنها انتهت بانتهاء الحرب .

وإنما بدأت حركة التعاون المنزلى الصحيحة منذ صدر قانون التعاون فى سـنة ١٩٢٧ شاملا لأنواع الجمعيات التعاونية وغير مقصور كسلفه على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها ، وإذ صارت تلك الحركة بطيئة فى البداية بحكم تبعية التعاون لوزارة الزراعة التى كانت تولى الجمعيات الزراعية الجزء الأكبر من عنايتها ، فقد أسرعت الحركة منذ انفصل التعـاون عن تلك الوزارة ، وأسس عدد لا بأس به من الجمعيات التعاونية المنزلية فى مختلف المدن والبنادر ما بين الاسكندرية وأسوان .

وتعنى إدارة التعاون الآن بإنفاذ مشروع جليل يرجى منه خير كثير للأهالى وانتشار سريع لفكرة التعاون ، ألا وهو تأسيس جمعية تعاونية منزلية لمدينة القاهرة يكون رأس مالها

عشرين ألف جنيه موزعة على أربعين ألف سهم ، على أن تنشئ متجرا كبيرا فى وسط العاصمة وتكون له فروع فى مختلف الأحياء، وفيما يلى موجز بالأغراض التى يتوخاها "التعاون" من هذه الجمعية الكبيرة :

أولا — مكافحة الغلاء وخصوصا فى الظروف الحاضرة .

ثانيا — أن تمد أهالى العاصمة بصنوف البقالة والملابس و بحاجات المعيشة عموما من بضاعة جيدة بسعر معتدل ووزن عادل .

ثالثا — أن تحفظ لذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال كل " القيمة الحقيقية " لمرتباتهم وأجورهم وتلك القيمة المماثلة فى قوة الشراء والتى لا يكفلها غير التعاون .

رابعا — أن تساعد السلطات العامة فى الظروف الحاضرة على تنظيم التموين على أكمل وجه .

خامسا — أن تساعد على نشر التعليم والثقافة بالمشروعات الأدبية التى تقوم بها لهذه الغاية .

ومما يدعو الى الغبطة أن هذا المشروع سائر فى طريق النجاح متخطيا كل عقبة، وترعاه لجنة من الكبراء والمفكرين ونذكر منهم حضرة التعاونى الفاضل الدكتور يحيى أحمد الدرديرى الذى ظل يخدم الحركة التعاونية فى مثابرة واخلاص منذ كان عضوا فى اللجنة الاستشارية العليا التى وضعت مشروع قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ — وقد سعى سعيا حقيقيا فى سبيل تأسيس جمعية القاهرة ودعا الى هذا المشروع بجميع وسائل الدعوة .

ومما يكفل النجاح أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد وضعت المشروع تحت رعايتها وصارت تمده بما تملكه من نفوذ ، وقد اختير فى كل وزارة مندوب لجمع الاكتتابات وفتح اعتماد فى بنك مصر بالقاهرة لهذا الغرض، ولم يمض أسبوع واحد على بدء الدعوة الى الاكتتاب حتى جمعت مبالغ كبيرة تبشر بجمع بقية رأس المال فى وقت قريب .

ومتى أسست جمعية القاهرة المنزلية، وتم فى الوقت نفسه تحويل "شركة التعاون المنزلى" بالاسكندرية الى جمعية تعاونية ، وحوّل فرعها فى دمنهور الى جمعية تعاونية منزلية كذلك ، فإن هذه الجمعيات تضاف الى خمسين جمعية منزلية قائمة فى نواحى المملكة المصرية ومنتشرة فى المدن والبنادر ما بين الاسكندرية وأسوان بل تمتد الى وادى حلفا اذ توجد جمعية تعاونية منزلية فى " عنيبة " ، وعندئذ يصبح التعاون المنزلى قوة لا يستهان بها ، ويقوم الى جانب التعاون الزراعى المنتشر فى نحو ثمانمائة قرية والذى يزيد انتشارا كل يوم ، فيكون من التعاون بشقيه دوحة باسقة تجنى منها الأمة أينع الثمار لغذائها المادى والذهنى ؛

محمد أبو طائلة